Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو «أبو حنيفة أبو يوسف» وقول الشاعر :

بَنُونَا بنو أبنائنا، وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

رعياً للمعنى، ويضعف أن نقدر الأول مبتدأ بناءاً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة .

وهذه المسألة توضح أن القضية ليست قضية علامات إعرابية، فكلٌ من المبتدأ والخبر مرفوعان، وأن أحدهما يمكن أن يكون فى محل رفع، لكنها قضية أسلوبية فى المقام الأول وأن عنصر الدلالة يعد أساسياً فيها.

ب ـ ما يعرف به الاسم من الخبر :

ولهما ثلاث حالات : أحدها : أن يكون معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال « كان زيدٌ أخا عمرٍو» لمن عَلِمَ زيداً وجهِلَ إخوتَه لعمرو، و«كان أخو عمرٍو زيداً» لمن يعلم أخاً لعمرٍو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول «كان زيد قائم» لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر. ويجوز قليلا «كان القائم زيداً» وإن لم يكن أحدها أعرفَ فنحن بالخيار نحو «كان زيدٌ أخا عمرٍو» و«كان أخو عمرو زيداً» .

وقد حكم لأنْ وأنَّ المقدرتين بمصدر معرف فلهذا قرأت السبعة ﴿ ما كان حُجَّتَهم إلا أنْ قالوا ﴾ (١) والرفع ضعف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف والحالة الثانية أن يكونا نكرتين، فإن كان لكل منهما مسوغٌ للإضمار عنها فنحن مخيرون فيما نجعله منهما الاسم وما نجعله الخبر فنقول:

---

(١) سورة الجاثية : آية ٢٥.